

المحاضرة السابعة والثامنة :

المقياس : علم اجتماع المؤسسات

أستاذ المحاضرات: سليم مغراني

أستاذ الأعمال الموجهة : أحمد صباح

أشكال المؤسسات



تعد المؤسسة الاجتماعية نظاما مركبا من المعايير الاجتماعية المتكاملة المنظمة من أجل المحافظة على قيمة اجتماعية أساسية. ولا ينظر علماء الاجتماع إلى مفهوم المؤسسة الاجتماعية بنفس النظرة التي يتخذها العوام غير المتخصصين الذين يطلقون هذا المصطلح على السجون ومعاهد الإصلاح ودور التربية الاجتماعية والكنائس والمساجد والمنظمات الترفيهية ومنظمات أخرى كثيرة. وهكذا يستخدم علماء الاجتماع مصطلح المؤسسات الاجتماعية ليعرفوا النظم المعيارية التي تحدد السلوك الاجتماعي في خمسة مجالات حياتية أساسية، يطلق على هذه المجالات المؤسسات الاجتماعية الأساسية وهي: "نظام القرابة والأسرة، مجال السلطة والقوة الشرعية والنفوذ وهو المجال السياسي، مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وهو المجال الاقتصادي، مجال نقل المعرفة من جيل إلى آخر وهو التعليم، وأخيرا مجال تنظيم العلاقة مع عالم الميتافيزيقيا أو عالم ما وراء الطبيعة وهو المجال الديني، وبصورة مختصرة تسمى الأسرة والحكومة والاقتصاد والتعليم والدين بالمؤسسات الاجتماعية الأساسية". (جامع، 2009، ص.1)

وتتواجد هذه المؤسسات الاجتماعية الخمس في جميع المجتمعات والجماعات الإنسانية، وإن كانت لا تتواجد دائما بصورة واضحة ومستقلة تماما عن بعضها البعض كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. ففي المجتمعات البسيطة كانت تؤدي معظم وظائف هذه المؤسسات داخل نطاق مؤسسة واحدة هي الأسرة. وتشير عالمية هذه المؤسسات إلى أنها عميقة الانغراس في الطبيعة البشرية، كما أنه لا يمكن الاستغناء عنها لما تقوم به من وظائف ضرورية للنمو والتنمية والمحافظة على النظام والاستقرار الاجتماعي. ولذلك يمكن أن نعرف المؤسسة الاجتماعية بتعبير آخر بأنها نظام معياري يحقق الحاجات الإنسانية الأساسية من خلال تصميم نظام معياري يربط الفرد بالثقافة الأكبر، ويقوم هذا النظام المعياري بإشباع الحاجات المجتمعية الأساسية كالغذاء والعدالة الاجتماعية، ويقوم بتحديد القيم الاجتماعية الأساسية كحقوق الإنسان والديموقراطية، كما يحدد أنماط السلوك الاجتماعي المستديمة كالزواج الأحادي، أو تعدد الزوجات، كما يحدد أيضا الأدوار الاجتماعية وتوقعاتها مثل : دور الزوج والزوجة. وتقوم هذه المؤسسات بوظائف حيوية وضرورية لاستقرار المجتمع وبقائه وفعاليته، وتتمثل هذه الوظائف بصورة مختصرة في الجدول التالي:

<ol style="list-style-type: none"> 1. ضبط وتنظيم السلوك الجنسي 2. النسل وإمداد المجتمع بأعضاء جدد (الأطفال) 3. توفير الأمن الاقتصادي والعاطفي للأفراد. 4. القيام بعملية التطبيع أو التنشئة الاجتماعية الأساسية. 	<p>وظائف الزواج</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. تأسيس المعايير ووضع القوانين. 2. تنفيذ القوانين. 3. حل الصراع والقضاء. 4. توفير الحياة الكريمة لأعضاء المجتمع. 5. حماية المجتمع من التهديد الخارجي. 	<p>وظائف الحكومة</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. توفير أساليب إنتاج السلع والخدمات. 2. توفير أساليب توزيع السلع والخدمات. 3. تمكين أعضاء المجتمع من استهلاك السلع والخدمات المنتجة. 	<p>وظائف الاقتصاد</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. نقل الثقافة من جيل إلى جيل. 2. تأهيل النشء للأدوار المهنية. 3. تقييم واختيار الأشخاص المتميزين. 4. نقل المهارات الوظيفية. 	<p>وظائف التعليم</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. تفسير الظواهر الطبيعية التي لا يمكن تفسيرها بواسطة المعرفة العلمية الدنيوية. 2. إمداد الإنسان بوسائل التحكم في العالم الطبيعي. 3. دعم البنيان المعياري للمجتمع. 4. توفير ملاذ سيكولوجي لمواجهة مواقف الحياة العصبية. 5. تعزيز البنيان الطبقي السائد. 6. المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية. 7. المساهمة أحيانا في تنشيط وتشجيع التغيير الاجتماعي وأحيانا أخرى في تثبيطه والمساهمة. أحيانا في تنشيط الصراع بين الجماعات وأحيانا أخرى في تخفيفه. 	<p>وظائف الدين</p>

- ومن أكثر مفاهيم المؤسسة الاجتماعية شيوعاً مفهوم جوناثان تيرنر Turner Jonathan الذي ينص على أنها "مركب (أو نظام) من المراكز والأدوار الاجتماعية الكائنة في بنيات اجتماعية خاصة وتقوم بتنظيم أنماط من الأنشطة الإنسانية الثابتة نسبياً والمرتبطة بالمشكلات الأساسية الخاصة باستدامة واستمرار موارد الحياة والجنس البشري والمحافظة على استقرار البنيات الاجتماعية الحيوية في إطار بيئة معينة" (Turner, 2000, p.1)، هذا ويجب التمييز بين المؤسسات الاجتماعية والأشكال الأبسط من الكيانات الاجتماعية مثل الأعراف والمواثيق والمعايير الاجتماعية والأدوار الاجتماعية والمراسيم أو الشعائر أو الطقوس إذ أن هذه جميعاً ما هي إلا مكونات تدخل في بناء المؤسسات الاجتماعية. كما يجب التمييز أيضاً بين المؤسسات الاجتماعية والكيانات الأكثر تعقيداً مثل المجتمعات والثقافات والتي تكون المؤسسات الاجتماعية جزءاً منها.

وتبسيطاً للمبتدئين في دراسة علم الاجتماع يفضل الكاتب التمييز بين مصطلحات ثلاثة لمجرد الفهم فقط وذلك لأنها متداخلة تماماً ومرتبطة ببعضها ارتباطاً عضوياً، ألا وهي التنظيم الاجتماعي والمنظمة الاجتماعية والمؤسسة الاجتماعية. فالتنظيم الاجتماعي هو عملية تصميم الحياة الإنسانية في مجتمع معين بما يشمله ذلك من وضع قيم وأهداف ورغبات عليا يهدف المجتمع لتحقيقها، ثم تحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها، ثم تشكيل أنماط سلوكية اجتماعية ثابتة نسبياً تحدد الأدوار والعلاقات الاجتماعية التي تسعى لتحقيق هذه الغايات النهائية مع مراقبة هذا الأداء السلوكي وضبطه ثواباً وعقاباً لتحقيق أعلى درجات الفعالية الهدفية، والكفاءة الإنتاجية، في ظل بيئة خارجية متفاعلة مع هذا التنظيم الاجتماعي. ومن ثم فيمكن ببساطة شديدة القول بأن التنظيم الاجتماعي هو تكنولوجيا العمل الجمعي، وعلى ذلك فهو يمثل الإطار الأشمل لكل من المنظمات والمؤسسات الاجتماعية. أما المؤسسات الاجتماعية فهي تمثل المركب المعياري والقانوني والعرفي والطقوسي الذي يضبط السلوك الاجتماعي لتحقيق الغايات المجتمعية التي ينص عليها التنظيم الاجتماعي. وتكون المنظمات الاجتماعية بذلك كيانات بنائية محددة الأهداف والعضوية والأدوار الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية الفرعية على مختلف مستوياتها الحجمية والتعقيدية مسيرة بواسطة المؤسسات الاجتماعية أو بعض مكوناتها المرتبطة بالنشاط المباشر للمنظمة. وتكون المنظمة الاجتماعية أقرب الكيانات الاجتماعية لكونها كيانات محسوسة مرئية فهي تكون دائماً في مستقر بنائي مادي، محتوية على أدوات وآلات وتكنولوجيات مادية مرئية، ويعمل فيها أفراد عضويون يشغلون أدوارها الاجتماعية". (جامع، 2009، ص.3)

ميزة لتحقيق الكفاءة والمنطقية والعقلانية لدرجة أنه قد ينشئ الفرد قواعد جديدة تماما تحت مثل هذه الظروف. وبالرغم من توافر الإرادة الحرة للأفراد على جميع المستويات الوظيفية والمهنية إلا أنه يمكن لهذه الإرادة أن تختلف تبعا لظروف متعددة" (Scott, 2001, p.96)، فالتاجر مثلا أكثر حرية من الموظف، وقد يعتقد البعض أن الموظف الذي يشغل وظيفة عليا يكون له حرية أكبر في أدائه لدوره الاجتماعي، وبالرغم من أن هذا قد يكون صحيحا إلا أنه ليس دائما صحيحا، فقد ذكر أحد أصدقاء المؤلف الذي كان يشغل رئاسة هيئة علمية عليا بدرجة وزير "لا تقل لي افعل كذا أو كذا فأنا لا أستطيع أن أفعل شيئا إلا إذا قيل للوزير الذي يرأسني افعل كذا فيقول هو لي افعل كذا كما قيل لي ولا تفعل غيره".

"ومن أهم ما نتسم به المؤسسات الاجتماعية العدالة، فالأسرة والتعليم والحكومة واقتصاديات السوق ونظم المرتبات والأجور ونظم الضرائب والنظم القضائية والسجون وغير ذلك كله تقيم بين معايير أخرى تبعا لتوافقها مع أسس العدالة. وهنا يجب التمييز بين مفهوم العدالة من ناحية ومفهوم الحق من ناحية أخرى، وخاصة الحق الإنساني، وكذلك التمييز أيضا بين العدالة من ناحية ومفهوم السلع والرفاهة والمنفعة من ناحية أخرى. فمن الواضح أن مفهوم الرفاهة ليس هو مفهوم العدالة إلا أن هناك اتجاه للمساواة بين الحق والعدالة. فالتطهير العرقي مثلا مخالفة لحقوق الإنسان وخاصة حق الحياة ولكنه ليس عملا يتعلق بالعدل على الأقل بالمفهوم العلائقي التوزيعي النسبي. فيمكن مخالفة الحق الإنساني لشخص ما بصرف النظر عما إذا ما كان شخص آخر أو أن الآخرين جميعا قد تعرضوا لمخالفة حقوقهم الإنسانية. أما العدالة فتتخذ مفهوما علائقيا توزيعيا نسبيا يتمثل في عدم العدالة بين الأفراد أو الجماعات. ويتعرض القائمون بالأدوار الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية للعدالة التوزيعية نظرا لأنهم يستقبلون المنافع ويقدمونها مثل الأجور والسلع الاستهلاكية، كما أنهم يتحملون أعباء مسؤوليات معينة. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المؤسسات وخاصة الحكومة تتمثل غايتها النهائية في تطبيق معايير العدالة التوزيعية في المجتمع عامة، ومع ذلك فليست العدالة التوزيعية هي الغاية النهائية لكل المؤسسات الاجتماعية. ونظرا لأن الحكومة تختص بتطبيق العدالة على المستوى المجتمعي الكبير فإنها تهتم بالعدالة بين الأفراد، وكذلك بالعدالة بين الجماعات، وكذلك أيضا العدالة بين المؤسسات." (جامع، 2009، ص.5).

أ- الحكومة (السياسة) كمؤسسة اجتماعية:

- الأصل الفلسفي لنشأة الحكومة ومهمتها:

"لقد تساءل العالم توماس هوبز في كتابه العَلم الطاغية أو الدكتاتور Leviathan عن دور الدولة (ولنقل الحكومة مجازا حيث أن الدولة ثابتة ولكن الحكومة تتغير) ومدى تدخلها في حياة المواطنين ومدى التزام المواطنين بالطاعة تجاهها، وقد أدت به هذه التساؤلات إلى الوصول إلى مفهوم الدولة التعاقدية. أما اليوم فالسائد هو مفهوم الدولة الدستورية *gouvernement Constitutionnel* ولكنه مفهوم له سابقات تاريخية". (جامع، 2009، ص.7)

"إن المعيار الأساسي اليوم للدولة الناجحة هو إقامة العدالة من خلال القانون الرسمي المكتوب، ويسود في هذا العصر، عصر الديموقراطيات الرأسمالية الحرة معيار حرية الإنسان وحقوقه كدليل على دستورية الدولة وشرعيتها، ومن جهة أخرى نجد إهمالا لدور الدولة في جوانب أخرى على نفس القدر من الأهمية، وخاصة عندما يغيم الضباب فوق مفهومي الدفاع عن النفس والحفاظ على البقاء (*préservation self and défense Self*)، وكان توماس هوبز هو الفيلسوف الذي يقف وراء فكرة الحفاظ على البقاء، ففي عصره حينما شاهد الاضطراب والعنف الذي سببته الحروب الأهلية في إنجلترا لجأ هوبز إلى فكرة الدولة المطلقة لكي تحافظ على الدولة المستقرة. وكان تبريره في ذلك هو الطبيعة البشرية التي جبلت على الفوضى ومن ثم فلو ترك الإنسان لنفسه لعاش في جو من الصراع المستمر والخوف الدائم وهو ما أطلق عليه "حالة حرب". ومن ثم فكان على الشعب أن يسلم طواعية القوة الكاملة لهذا الحاكم *Sovereign* أو الدكتاتور والذي تتحصر مهمته في الحفاظ على بقاء الدولة نفسها من خلال تحقيق الأمن الداخلي والحماية من القوى الخارجية. ومن ثم فقد تراقب كل الجامعات وأمثالها من معاقل الفكر حتى لا يشك في الشرعية المطلقة للحاكم. ومما لا شك فيه أن مثل هذا النظام الذي ارتأه هوبز إنما تكون ضحيته الحريات الكثيرة مقابل مجرد استمرار حالة السلام والاستقرار الاجتماعي. فهل نحن نعيش اليوم في دولة هوبز، وخاصة في مصر وأمثالها من الدول النامية؟ لقد كان الاستقرار لهوبز أكثر أهمية من الحرية. ولكن بدخول أوروبا عصر التنوير أصبحت الحرية هي عنوان الحياة واتخذت مفهوما فلسفيا جديدا. لقد حمل جون لوك *Locke John* و ديفيد روسو *Rousseau David* لواء هذا التوجه الفلسفي الجديد وبدأ تركيزهم يتمركز حول الحريات الفردية والحرية عامة والعدالة في نفس الوقت. ويرجع هذا التحول التركيزي الفلسفي في دور الدولة إلى الفترة التي عاشها هذان العُلمان والتي تم التركيز فيها على مفهوم الأفراد العقلانيين التبريريين